المقاله الغير متوقعة التي كتبها الدكتور عمرو أبوخليل التي فاجأت الدكتور عصام العريان، فلم يستطع أن يعلّق عليها عندما واجهه بها أحد الصحفيين.. بل أثارت إعجاب الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح، وأعاد نشرها على موقعه الشخصي، واتصل بي فور نشرها مؤازراً ومؤيداً، وقال لي: "ولا يهمك أنت رجل، فلا تغضب من أخوك عصام"، بل واتصل بالدكتور عمرو، وأشاد بقوة الردّ وتحليله العميق..

التحليل النفسي للإصلاحيين!

لأنه صديق قديم وشخص مهم بالنسبة لي؛ لما يمثله من قيمة فكرية ووطنية اكتسبت مكالمته لي أهمية خاصة، زادها مضمون المكالمة؛ لما حملته من أسئلة ودلالات وإشارات.. لذا كان واجباً عليَّ الوقوف عندها في محاولة للإجابة والتحليل إن صح التعبير..

هو الدكتور عصام العريان الذي تشرَّفت بصحبته في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي في عضوية اللجنة السياسية المركزية للإخوان المسلمين، ممثلاً عن اللجنة السياسية بالإسكندرية كعضو بها قبل أن أكون مسئولاً لها في آخر عهدي بها..

وكان لقائي الأخير به منذ حوالي عامين في الإسكندرية بناء على دعوة كريمة منه للقائه؛ حيث كان اللقاء صريحاً قوياً بغير حواجز.. لأنني أتعامل مع الشخص الذي أعرفه جيداً..

إلي أن ظهر اسمه على هاتفي يوم الإثنين الماضي الموافق الأول من نوفمبر في حوالي الساعة الواحدة ظهراً.. فسررت كثيراً وقلت ربما يتصل ليُعلمني بوجوده في الإسكندرية من أجل حوار جديد بيننا مثلما فعلنا من قبل..

ودون مقدمات جاء صوته داخلاً في الموضوع مباشرة:

ألا يوجد لديك علاج لحالة أخيك؟ (أخي هو هيثم أبو خليل القيادي الإخواني والناشط الحقوقي)..

رددت متعجباً: أي حالة يا دكتور؟

قال الحالة الصحفية.. تصريحاته المتتالية، والأمور التي يتحدث عنها وليس لها أصل..

فقلت: عن أي تصريح تتحدث وعن أي أمور تقصد؟

رد قائلاً: ماذا يريد؟ وماذا يقصد؟ ألا يعلم أن الصحيفة التي تنشر له لها أجندة؟ ولها موقف لا يخفى على أحد؟!

قلت له إن حدود علاقتي بما ينشره هو مثل علاقتكم بالأمر، فلست وصيّاً عليه..

فرد قائلاً: هو يسيء لنفسه بتلك التصريحات والمواقف.

فقلت له: على حدِّ علمي أن هذا ليس موقفاً فردياً خاصاً به بل هو يعبِّر عن مجموعة وتوجُّه.

قال: ولماذا هو الذي يتصدر؟ وماذا يقصد بما يفعل؟

قلت له: التعبير عن رأيه الذي يرى أنه من حقه أن يعلنه.

قال: إنه بذلك يسير إلى طريق مسدود مع الإخوان، وطريقته هذه لن تجدي، إنه لو قال لهم الآن أقيموا الصلاة فلن يسمعوا!

قلت له: وما الذي أوصل العلاقة إلى ذلك؟ ألم تكن البداية هي قرار الوقف في حقه والذي ألزمته فيه لجنة التحقيق ببعض الأمور والتزم بها وعند

الانتهاء من الثلاثة أشهر رفضوا عودة الأمور لطبيعتها رغم التزامه بالتوقف عن النشر؟

فقال: إذا كان الناس رفضوا اعتماده فهل معنى ذلك أن يحاربهم ويعلن الحرب عليهم؟! وهل الظروف مواتية لذلك؟ لا بد أن ينظر في مجمل أحوال العالم وما يجري حولنا.. ويعرف أن الحديث عن تعديل اللائحة أو شكل الانتخابات ليس هذا وقته.. ثم إن الإخوان تعرَّضوا لمثل هذه المواقف كثيراً ولم تؤثر فيهم.

قلت له: هذه هي المشكلة أننا ما زلنا نكرر نفس الثقافة القديمة، وأنه لا شيء يؤثر في الإخوان.. ولذا فأنا أعلم أن هذه المجموعة هذه المرة مصرَّة على تغيير هذا المفهوم حتى نهايته، والأستاذ مختار نوح في حواره الأخير مع المصري اليوم قال إن الفرق بينهم وبين مجموعة الوسط أنهم مصرُّون على استمرارهم في الإخوان، وأنهم سيدشّنون تيارا معارضا داخل الإخوان، وهم مصممون فعلاً على فعاليات المؤتمر السابع؛ لتأكيد ذلك.

قال: مع احترامي لكل من معه، لكن الأمور لا تدار بهذه الطريقة.

قلت: هل لديك استعداد إذا اتصلوا بك أن تدعوهم لحوار متكافئ متوازن دون لغة النصح.

قال: المكتب مفتوح، ومن يريد أن يأتي أهلاً وسهلاً به، ونحن لا نمنع أحدا.

قلت: لقد جاء المهندس خالد داود والمهندس حامد الدفراوي ورفض المرشد مقابلتهم.

قال: لم يرفض المرشد مقابلتهم، ولكنهم عندما تطاولوا عليه رفض التطاول وأنهى النقاش.. ويا عمرو أنا أتصل بك بصفتك شقيق هيثم، وأنا

نصحت له تكراراً، ولأنه يسيء لنفسه، ولن يجدي ما يفعله..

كانت هذه العبارات المكررة إيذاناً بانتهاء المكالمة مثلما بدأت!

إذن ما هي القصة وراء هذه المكالمة الطويلة التي امتدت ما يقارب العشرة دقائق؟ ولماذا اخترت أن أكتب الآن؟

هناك سجال طويل وحوار محترم بين أخي هيثم القيادي الإخواني والناشط الحقوقي وبين قيادات جماعة الإخوان منذ فترة ليست قصيرة..

ولم أشأ أن أتدخَّل في هذا السجال أو الحوار من قريب أو بعيد.. إلا إذا قابلت بعض الإخوان وفتحوا معي باب الحوار، فأدلي فيه بما أراه فيما يحدث وينتهي الأمر..

لكن الدكتور عصام العريان لم يشأ إلا أن يدعوني للتدخل..

وها أنا أتدخَّل مجيباً عن سؤاله الأول:

هل يوجد تشخيص لحالة أخي عندي كطبيب نفسي؟

هل يمثل سلوك هيثم أبو خليل سلوكاً مرضياً يحتاج للعلاج؟

ولنبدأ بالسؤال نفسه قبل الدخول في الإجابة.. هل السؤال مشروع أن يُطرح في إطار حوار فكري بين طرفين؟

هل يصحُّ أن يتّهم أحد طرفي الحوار في إطار الأفكار الطرف الآخر بأنه مريض نفسي ويحتاج لعلاج؟!

وننتقل للإجابة عن السؤال الذي طُرِح وبصفتي استشاريا للطب النفسي والذي تستدعي الإجابة عليه أن نستحضر وقائع هذا الحوار والسجال الفكري، والذي بدأ منذ عام تقريباً ومع انتخابات مكتب الإرشاد، والذي كان لشقيقي ولأعضاء آخرين من الجماعة مثل الدكتور إبراهيم الزعفراني والمهندس

خالد داود والمهندس حامد الدفراوي ملاحظات عليها استدعت الدعوة لعمل لائحة جديدة والاعتراض على طريقة الانتخابات.. ليفتح الأمر على قضايا شائكة وعديدة حول الشورى في الجماعة، ودور مجلس الشورى العام الرقابي على مكتب الإرشاد، والدعوة لوجود هيئة قضائية عدلية داخل الإخوان، وصولاً لفصل الدعوي عن السياسي..

قضايا كلها فكرية قابلة للحوار، ليترك الحوار الموضوعي حول هذه القضايا ويتوقف الأمر عند الشكل.. شكل طرح القضايا، وجاء ذلك في هيئة سؤال:

هل من حقّ أفراد الجماعة أن يطرحوا هذه القضايا على الإعلام؟ وهل يصحُّ انتقاد تصرفات القيادة علانية؟ ليحتدم الحوار مرة أخرى حول هذه النقطة.. فبين وجهة نظر ترى أن للجماعة قنواتها الشرعية التي يجب أن تسير فيها النصيحة كما يسمونها وبالتالي لا يصحُّ الإعلان عنها أو التعاطي مع الإعلام بشأنها، وبين وجهة نظر أخرى ترى أن الجماعة شأن عام، ومن حق الجميع أن يعلم ما يدور داخلها، وأن هذه الشفافية هي الضمان لحماية الجماعة من الانحراف، ولخروج الجماعة من حالة الشك والريبة التي يشعر بها الآخرون تجاهها، وأن الآليات الداخلية عاجزة عن استيعاب الرأي المخالف؛ لأنه لا توجد أطر عملية للتعاطي معه؛ لسيادة منطق التنظيم السري على واقع الجماعة..

إذن القضية فكرية تتحمَّل الحوار والرأي والرأي الآخر.. ومع ذلك أحالت جماعة الإخوان هيثم أبو خليل إلى لجنة تحقيق بتهمة هزِّ ثوابت الجماعة من خلال التعاطي مع الإعلام، ورغم رفض هيثم لهذا المنطق فإنه امتثل وحضر التحقيق، واعتبرها فرصة للإعلان عن رأيه، وتوصيل هذا الرأي عبر محضر التحقيق.. وصدر القرار -مع الأسف- بإيقافه شهرا.. يبدأ بتاريخ

بداية التحقيق الذي مرَّ عليه أكثر من شهر ونصف، ليغلظ المكتب الإداري بالإسكندرية العقوبة لتصبح ثلاثة أشهر مع اعتبار العقوبة بداية من صدور القرار ضارباً عرض الحائط بقرار لجنة التحقيق المشكّلة لهذا الغرض!

تظلّم شقيقي من هذا القرار ومن تغليظه، واعتبرها فرصة للحديث عن اللائحة وأوجه القصور فيها، وعدم وجود لائحة عقوبات بها، كذلك عدم وجود نصّ لحقوق الفرد داخل الجماعة..

وحتى يفهم أكثر عن اللائحة التي استندت لها لجنة التحقيق والمكتب الإداري في عقابه وتغليظ العقوبة عليه فلم يحصل على إجابة.

والتزم شقيقي بقرار اللجنة والمكتب الإداري رغم تعسُّفه؛ لأنه في الحقيقة يعتز كثيراً بانتمائه للجماعة، ولا يرى سبباً لخروجه منها.

وكان هذا متجلياً في رفضه إعلان ما دار معه في التحقيق أو في قرار الإيقاف أو تغليظه، والتزم تماماً خلال فترة الإيقاف بعدم التعاطي مع الإعلام، على أساس أنها ستكون فرصة عند عودته للنشاط مع الإخوان أن يطرح الأمر برمَّته للنقاش والحوار الداخلي.. وانتهت الثلاثة شهور.. وثلاثة شهور غيرها ولم يقُمْ من تحمَّس بإبلاغه قرار الإيقاف أو تغليظه بإبلاغه بعودته لممارسة نشاطه..

في هذا الوقت وعلى التوازي كانت تتشكّل جبهة المعارضة، والذي جاء قرار دخول انتخابات مجلس الشعب فرصة للإعلان عن نفسها، والذي كان طبيعياً ومنطقياً أن يكون هيثم أبو خليل أحد أفرادها، بل ومن مؤسسيها؛ لأنهم عبَّروا عن عين ما يدعو إليه وهو حقُّ المعارضة داخل الإخوان دون اغتيال معنوي أو إبعاد قسري أو نفي الانتماء، على أساس أن الجماعة يجب أن تستوعب مثل أي

كيان إنساني في العالم خلافات أفرادها من خلال أطر ولوائح منظمة.

ليكون رد فعل الجماعة عنيفاً فما بين نفي الإخوانية عن أعضاء جبهة المعارضة، وبين الهجوم الشرس على بعض رموزهم بدءا بالاتهام في الذمة المالية (م: خالد داود) والاتهام بالعمل على هدم الجماعة (د: إبراهيم الزعفراني)، لتعلن جبهة المعارضة عن عقد مؤتمر للإخوان؛ لطرح القضايا الفكرية لجموع الإخوان، وشرعوا بالفعل بطريقة جدية في وضع أجندة المؤتمر وقائمة بالأوراق المقدَّمة من شخصيات مختلفة.. في كل هذا لم يخرج شقيقي عما يقوم به من كتابة المقالات أو إطلاق تصريحات يؤكد فيها على ما يؤمن به من أفكار لإصلاح الجماعة، والتي يعبِّر فيها عن انتمائه وعلي عدم اعترافه بأي تصريحات تصدر ضدَّه تصادر حقه في الانتماء.

بناء على كل ما سبق واستجابة لدعوة الدكتور عصام العريان لتشخيص حالة شقيقي هيثم أبو خليل النفسية؛ لبيان إصابته من عرض نفسي من عدمه، وحيث إنني ما كنت لأقف هذا الموقف من تلقاء نفسي؛ لأسباب عديدة ليس هذا المجال لسردها.. فإنني أرى:

أن ما يجري لا يخرج عن كونه حوارا فكريا طبيعيا من حق كل طرف أن يطرح وجهة نظره دون تجريح، وأنه لا يحقُّ لأي طرف أن يصادر على الطرف الآخر أدواته في التعبير عن هذا الرأي ما دام مشروعا عرفاً وشرعاً وقانوناً، وأن الحديث عن الصحافة التي لها دور تؤديه أو انتماء لخدمة أجندة خاصة يحتاج إلى الاتفاق الملزم الصارم بعدم التعاطي مع الصحافة تماماً من جميع الأطراف؛ بحيث لا يستسيغ طرف لنفسه ما يحرِّمه على الآخرين، والدكتور عصام العريان هو أكثر المعنيين بهذا الأمر: فهو أكثر الوجوه الإخوانية الإعلامية التي تتعاطى مع الإعلام بكل أدواته واتجاهاته. فلنعلنها مقاطعة، وليدلَّنا

أحد على هذه الجريدة أو القناة التي من غير اتجاه أو أهداف خاصة بها!!

وبالتالي فإن الدعوة إلى تشخيص حالة المعارضين النفسية أو اتهامهم في ذممهم المالية أو نفي إخوانيتهم عنهم أو اتهامهم بهدم الجماعة هو ما يحتاج إلى التشخيص..

إنها حالة دفاعية نفسية هروبية من مواجهة القضايا الموضوعية الحقيقية، إلى فتح موضوع فرعي وشكلي.. نتصور أنه القضية الحقيقية، ونوهم الآخرين بذلك، والتذرع الذي ساقه الدكتور عصام العريان مسئول الملف السياسي للجماعة بأن الظروف العالمية لا تسمح بفتح ملفاتنا الداخلية تذرُّع هو أول من يعلم تهافُته..

فإن من يريد أن يواجه الواقع لا بد أن يقوّي بنيانه أولاً، وما يحدث في كل أحزاب العالم بعد كل انتخابات من إعادة هيكلة الحزب المهزوم؛ حتى يستعد للمعركة القادمة، وما جرى في حزب العمال البريطاني من فوز الأخ على أخيه الشقيق في الانتخابات الداخلية بالحزب لهو نموذج فذّ وبداية الانطلاق الخارجي.. والتعامل مع الواقع لن يكون إلا ببناء داخلي متماسك.

إن أخطر ما في مكالمة الدكتور عصام العريان هو استغرابه من تمسُّك أخي هيثم بعضويته في الجماعة، رغم أنهم لا يريدون اعتماده؛ على حد تعبيره..

إنه إسقاط الجنسية والذي يقاومه الناس جميعاً في كل الدول مهما كانت التهمة، حتى مع من تزوَّجوا من إسرائيليات!

من يملك الاعتماد؟ ومن يسقطه؟ إنه التخوين والتكفير..

ألسنا نصرخ ليل نهار لمن يرفض إعطاء الإخوان الشرعية، ولمن ينتهك حقوقهم ويعتبرهم كلأً مستباحاً؛ لأنهم إخوان..

إنه ليس من حق أحد أن يحرم مواطنا مصرياً من موطنه..

ولو عدنا للتشخيص النفسي فلا بد أن أقول:

إنه التماهي والتماثل مع الجاني يا دكتور عصام..

إنه من كثرة الظلم الذي تعرَّضت له يتماهى المظلوم مع ظالمه ويشبهه في تصرفاته..

فيتعامل بعض أفراد جماعة الإخوان مع أفراد جبهة المعارضة تعاملا يُشبه تعامل النظام مع معارضيه بالتجريح والتشويه، بل الأنكى من ذلك أن صوَّرت خلاف شقيقي مع الإخوان -وهو خلاف فكري- بأنه يحاربهم ويعلن الحرب عليهم!

ثم أكمل تشخيصي وأقول إنه في النهاية هناك أيضاً العناد المرضي

الذي يؤدِّي لعدم إدراك الحق أو البحث عنه، فنحن نملك الحقيقة (ولقد تعرَّضت الجماعة لكثير من المواقف، والمكتب مفتوح لمن يريد أن يأتي، والمرشد رفض استمرار اللقاء؛ لأنهم أساءوا إليه).. هكذا في نَفَس واحد يا دكتور عصام دون رحمة..

إنه التماهي مرة أخرى مع الظالم الذي يملك الحق وحده؛ لأن المشكلة في الشعب الذي لا يعرف كيف يُحكَم!

لقد طلبت التحليل النفسي لأخي، والذي اضطررت أن أحلل الموقف كله نفسياً، فهل نملك الشجاعة للاعتراف بالمشكلة؟؟

أم إننا سننكر فيما نسمِّيه في الطب النفسي حالة "الإنكار"، والذي تجعل المرض يتفاقم؟؟

يا دكتور عصام.. إن حالة التبرير التي تعيشها مع نفسك منذ أن انضممت

لمكتب الإرشاد تحتاج إلى حالة استبصار؛ لأن من يسيء إلى نفسه هو من لا يرى عيوبه، بل ويتهم بها الآخرين..

لقد دفعتني دفعاً لكلام أغلقت عنه فمي كثيراً..

واليوم تكلمت ليس دفاعاً عن شقيقي هيثم أبو خليل، ولكن دفاعا عن الحق والحقيقة... سامحكم الله.

دكتور عمرو أبو خليل